

أموال
إنفست

أموال إنفست

التاريخ: 2015/12/31

الرقم: AM/15/338

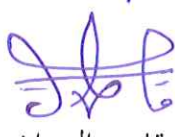
السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين،
عمان - الأردن

الموضوع: اجتماعات الهيئة العامة العادية المؤجلة المنعقدة بتاريخ 2015/11/2

تحية طيبة وبعد،

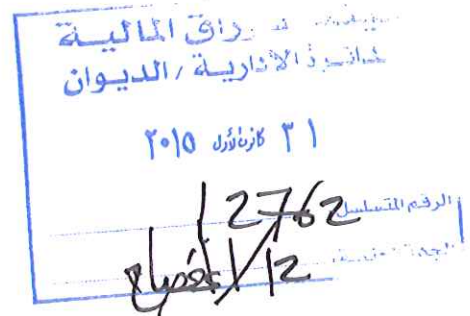
إشارة إلى اجتماعات الهيئة العامة العادية المؤجلة التي دعت إدارة الشركة إليها والتي كان من المقرر عقدها يوم السبت الموافق 2015/11/2 في فندق كورب، شارع الملكة علياء - عمان، الأردن؛ نرفق لكم نسخة من محاضر هذه الاجتماعات.

وتفضلوا قبول فائق الاحترام والتقدير،


الدكتور قاسم النعواشي
المدير العام
أموال إنفست

المرفقات:

- محضر اجتماع الهيئة العامة الأول المؤجل المنعقد بتاريخ 2015/11/2
- محضر اجتماع الهيئة العامة الثاني المؤجل المنعقد بتاريخ 2015/11/2
- محضر اجتماع الهيئة العامة الثالث المؤجل المنعقد بتاريخ 2015/11/2



شركة أموال انفست المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الأول المؤجل

تاريخ الاجتماع: يوم الإثنين الموافق 2015/11/2 الساعة العاشرة صباحاً

بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة لشركة أموال انفست الدكتور قاسم النعواشي إلى السادة مساهمي الشركة، عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها العادي الأول المؤجل في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين الموافق 2015/11/2 في فندق كورب، عمان - الأردن. ووفقاً للمادة 177 فقرة أ من قانون الشركات فقد ترأس الدكتور قاسم النعواشي - رئيس مجلس الإدارة - الجلسة وبحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ، ومندوب مدققي الحسابات (شركة الأداء المتميز لتدقيق الحسابات) ويمثلها السيد وليد حمدان، وقد حضر الاجتماع خمسة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء.

بعد ذلك انتقل الحديث إلى مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ حيث بيّن أن الشركة قد تقيّدت بأحكام قانون الشركات وبأصولية نشر وتوجيه الدعوات للمساهمين، وأعلن عن حضور (51) مساهماً من أصل (7969) مساهماً يحملون أسهماً بالأصالة (6781171) سهم وأسهماً بالوكالة (11793743) سهم أي ما مجموعه (18574914) سهماً وتشكل ما نسبته (41.28%) من رأس مال الشركة والبالغ (45000000) دينار/سهم. كما أشار مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ إلى توافر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة وحضور مندوب مدققي الحسابات. وبناء عليه، أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ أن الاجتماع اكتسب الصفة القانونية وبالتالي فإن جميع القرارات التي تتخذ في هذا الاجتماع قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين والغائبين، وطلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ من رئيس الجلسة/الدكتور قاسم النعواشي تسمية كاتب لتدوين الجلسة وتسمية مراقبين للجلسة والمباشرة في مناقشة جدول الأعمال.

وبناء على طلب السيد عودة حافظ فقد قام رئيس الجلسة بتعيين السيد معاذ عبدالله كاتباً للجلسة، وتم تعيين كل من المساهم السيد فوزي عماري والمساهم السيد بسام البطاط كمراقبين وفرز الاصوات. كما استخدم رئيس الجلسة جهاز العرض Data Show من أجل عرض الوثائق المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال. كما أعلم رئيس الجلسة الحضور بأن كامل الاجتماع يتم تصويره باستخدام الكاميرات (صوت وصورة).

ملخص نتائج الاجتماع

ناقشت الهيئة العامة كافة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وقد اتخذت القرارات الآتية:

- (1) بعد استعراض محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد في 2015/6/6، تم اعتماده من قبل الهيئة العامة للشركة.
- (2) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وبيانات المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2012/12/31 بالإغلبية.
- (3) إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2012/12/31 بالإغلبية.
- (4) انتخاب السادة الأداء المتميز للتدقيق والاستشارات IECnet مدقق مجاز يوسف رشيد حامد إجازة رقم (537) كمندوب لحسابات الشركة لعام 2013، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

مجريات الاجتماع:

افتتح رئيس الجلسة/رئيس مجلس الإدارة/الدكتور قاسم النعواشي الاجتماع مرحباً بالسادة المساهمين الحضور، وافتتح الجلسة بقراءة جدول أعمال الاجتماع. سأل المساهم السيد راند الجوهري: أنا لم تصلني الدعوة إلى الاجتماع. أجاب رئيس الجلسة: بالنسبة للدعوات فقد تم إرسالها إلى صندوق بريدك إذا كان عندك صندوق بريد، وقد تم تسليم دائرة مراقبة الشركات، قائمة مصادقة من البريد الأردني تتضمن أسماء المساهمين الذين أرسلت لهم الدعوات. كما أنه تمت طباعة البيانات المالية وإرفاقها مع الدعوات التي أرسلت إلى المساهمين ويوجد نسخ منها تم توزيعها على باب القاعة.

سأل المساهم السيد راند الجوهري: كيف تأكدت مراقبة الشركات من ممثل شركة الديرة التي هي عضو في مجلس إدارة الشركة يمثلها السيد محمد علاوي. والشركة لم تبلغ دائرة مراقبة الشركات بذلك وما زال اسمه غير وارد في سجلات دائرة مراقبة الشركات لغاية الآن. ثم قدم المساهم السيد راند الجوهري ورقة يدعي بأنها تثبت بأن السيد محمد علاوي ليس عضواً في مجلس إدارة الشركة (مرفق رقم 1). أجاب رئيس الجلسة: الزميل السيد محمد علاوي عضو في مجلس إدارة الشركة ممثل رسمي عن شركة الديرة، وقد تم إبلاغ دائرة مراقبة الشركات رسمياً بذلك، وبإمكانك أن تفتح جهازك الخليوي الآن على الموقع الإلكتروني لدائرة مراقبة الشركات لتتأكد من أن كلامك ووثيقتك بتاريخ قبل تحديث سجلات دائرة مراقبة الشركات. وفي مداخله لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات قال: حتى لو لم يحضر أي عضو مجلس إدارة إلا رئيس مجلس الإدارة يعتبر ذلك مخالفة، ولكن يبقى الاجتماع قانوني.

قال المساهم السيد ناصر الشومري: أنا من الذي أراه أن الجلسة هي جلسة بوليسية وأي شخص هنا يعتبر مساهم ويجب احترامه، ولو كان في الشركة أشخاص يصححون الأخطاء لما وصلت الشركة إلى هذا الحال، بعد أربع سنوات من الفوضى في الشركة أصبح الشركة لا تعتبر شركة، فيجب على رئيس الجلسة أن يحترم كل شخص موجود وأن يعطيه حقه بالحديث وعليكم الإجابة بأسلوب مقنع. وأنت كرئيس جلسة عليك أن تحدد دورك، ومندوب مراقب الشركات دوره في الشؤون القانونية للاجتماع. رد رئيس الجلسة: ما الجزء من كلامي غير المقنع؟ كذلك تقول أن هناك أخطاء وفوضى في الشركة. كلامك هذا تستطيع أن ترميه بوجه أي شخص وفي أي شركة ولكن عليك أن تقدم أدلة مقنعة على صحة كلامك، فأرجو أن تبين لنا ما هي الأخطاء وماذا تقصد بالفوضى. فالمخطئ والمقصر يجب أن يحاسب سواء كان رئيس المجلس أو أحد أعضاء المجلس أو جميعهم، أو أحد الموظفين أو جميعهم. أما عن دوري ودور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات، فحسب فهمي للقانون نحن الذين نجلس أمامكم لكل منا دوره المحدد وفق القانون وندير الجلسة وفقاً لذلك وبصفتي رئيس مجلس الإدارة الذي تنتهي ولايته هذا اليوم مطلوب مني حسب القانون أن أقوم برئاسة الجلسة وإدارتها واسمح بالحديث وفقاً لأداب الحوار، وصحيح أن كل مساهم له الحق في السؤال واحترم ذلك، وفي نفس الوقت إذا وجدت أن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات لديه مداخله فإنه من الواجب سماعها مباشرة كي نضمن بأننا نسير في اجتماعنا وفقاً للأصول القانونية. وأي مداخله شخصية أو لا تقع ضمن فقرات جدول أعمال الاجتماع فلا نسمح به. ثم طلب رئيس الجلسة من الحضور الالتزام بجدول أعمال الاجتماع.

أولاً: محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق

طلب رئيس الجلسة من كاتب الجلسة تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق. اقترح المساهم السيد سليم قمو بعدم قراءة كامل المحضر والاكتفاء بقراءة القرارات. وقد وافق الحضور على هذا الاقتراح. وقد قام رئيس الجلسة بقراءة القرارات الواردة في محضر اجتماع الهيئة العامة السابق على مسامع الحضور. وبعد ذلك فتح رئيس الجلسة باب النقاش لجميع المساهمين، وسأل الحضور فيما إذا كان هناك أي استفسار أو سؤال حول محضر اجتماع

الهيئة العامة السابق. سأل المساهم السيد ناصر الشومري: من هو المجلس المسؤول عن البيانات المالية لعام 2012 و2013 و2014؟ هل هو نفس المجلس أم تغير؟ ولماذا لم تعرض البيانات المالية لهذه السنوات في حينها؟ أجاب رئيس الجلسة بأن نفس مجلس الإدارة الذي انتخب عام 2011 هو المسؤول عن البيانات المالية للسنوات 2012 و2013 و2014 التي ستعرض في اجتماعات الهيئة العامة في هذا اليوم، ولكن حدثت بعض الاستقالات وتم ملء الشواغر في عضوية المجلس. أما بالنسبة لماذا لم تعرض البيانات المالية كل سنة في حينها، فتعلمون أن الشركة قد تعثرت أمورها خلال السنوات الماضية مما اضطر دائرة مراقبة الشركات إلى تشكيل لجان تدقيق. فبعد أن رفضت الهيئة العامة للشركة البيانات المالية لعام 2010 كان يجب أن ننتظر لجنة التدقيق إلى أن انتهت من اعداد تقريرها وفي ضوء ذلك بدأنا بإجراءات إعداد البيانات المالية المعدلة، وهنا حدث تأخير كبير حيث قامت شركة التدقيق الخارجي (أرنست ويونغ) بإعداد مسودة البيانات المالية المعدلة، ثم انسحبت من التدقيق بسبب قيام الشركة برفع قضية ضدها لأنها متهمة بتورطها في العديد من المخالفات من بين هذه المخالفات قيامها بإخفاء المخالفات التي حدثت في الشركة سنة 2010 وما قبلها. ثم انتظرنا فترة طويلة إلى أن وافقت دائرة مراقبة الشركات على تعيين مدقق حسابات خارجي للتدقيق على بيانات عام 2011 بديلا عن شركة أرنست ويونغ التي أرسلت إلى الشركة كتاب اعتذار عن التدقيق. وبعد ذلك قمنا بإعداد البيانات المالية لعام 2011 وعرضها على الهيئة العامة، وبعد ذلك أصبح من الممكن إعداد البيانات المالية للسنوات 2012 و2013 و2014 التي ستعرض على حضراتكم في هذا اليوم. علما بأن المساهمين في اجتماع الهيئة العامة السابقة قد أكدوا على ضرورة إعداد البيانات المالية حتى تاريخ 2015/12/31 كي يتمكن المساهمون من معرفة أثر التسويات التي اعتمدها الهيئة العامة للشركة على البيانات المالية.

قال المساهم السيد راند الجوهري: توضيحك اخذ وقت كبير ولكنك لم تجب على أسئلة السيد ناصر الشومري. هنا تدخل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ وقال: قدم المساهم ناصر الشومري مداخلته وأسئلة محددة وتم الرد عليها من قبل رئيس الجلسة، على الرغم أنها لا علاقة لها بالبند قيد النقاش. وأضاف مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ: يجوز في حالة تخلف الشركة لأي ظرف من الظروف بأن تعد البيانات المالية وتعد اجتماعات من أجل تصويب وضع وهي حالة من حالات التصويب وبالنسبة للنقطة التي تقول بأنها لم يتم توضيحها بالشكل المطلوب، فهي نقطة تتعلق بالبيانات المالية، فعندما نصل إلى هذا البند في جدول الأعمال نستطيع إثارتها، فموقعها ليس الآن.

ثانيا وثالثا¹: تقرير مجلس الادارة عن أعمال السنة المنتهية في عام 2012 ومناقشة البيانات المالية لعام 2012

استعرض رئيس الجلسة محتويات تقرير مجلس الإدارة لعام 2012 مع الحضور وقرأ الكلمة الواردة في بداية التقرير. ثم فتح باب النقاش حول محتويات التقرير. قال المساهم السيد ناصر الشومري: أنت تقول انه لم تتم الموافقة على وقف الملاحقة، لكن هل تمت الموافقة على التسوية؟ رد رئيس الجلسة قائلا: أخي الكريم إن النص الذي أوردته في الإفصاح حول موضوع التسويات مقتبس حرفيا من قرار عطوفة النائب العام في رده على التسويات. قال المساهم السيد ناصر الشومري: ماذا تقصد بالتسوية؟ هل نفهم أنكم استرجعتم أموال الشركة؟ رد رئيس الجلسة: إن دائرة النائب العام قد بذلت جهودا مشكورة وعظيمة لحماية وتحصيل حقوق المساهمين في شركتنا وغيرها من الشركات، ولكن الأمر الواضح في قرار عطوفة النائب العام أن التسويات تعرض على دائرة النائب العام بعد تنفيذها ولا ينظر بتفاصيل التسوية قبل التنفيذ.

قال المساهم السيد ناصر الشومري: أنتم حصلتم مليون ربح وخسرتم خمسة ملايين، هل هذه هي انجازاتكم؟ وهل هذا خبر مفرح. أجاب رئيس الجلسة: يا سيدي الأرقام في البيانات المالية لعام 2012 تقول أن هناك خسائر تقدر

¹ وافقت الهيئة العامة على دمج الفقرتين الثانية والثالثة من جدول أعمال الاجتماع معا.

بالملايين، ولكن هل معنى هذا أن المجلس هو المتسبب في ذلك؟ من يقول بذلك فهو لا يعرف قراءة البيانات المالية وإذا كان متخصص في الأمور المالية ويقول ذلك فهذا الشخص هدفه تضليل المساهمين وإلحاق الضرر بالشركة. كما أضاف رئيس الجلسة: من يقرأ البيانات المالية ويرى المخصصات ويرى تدني أسعار الأسهم التي أخذناها يدرك بأن المجلس قام بوضع الحقائق أمام المساهمين كما هي في الواقع، ولم نضخم شيء ولم نخف شيء عن المساهمين. سهم الشركة الأهلية أغلق قبل إيقافه على سعر 107 قرش بينما هو الآن (بتقديري) يمكن تقييمه الآن بأقل من 40 قرش على أحسن تقدير، وذلك قياساً على نسبة تدني القيمة السوقية لأسعار الأسهم في السوق الأردني من تاريخ إغلاق السهم إلى غاية الآن. سهم شركة أوتاد للاستثمارات أغلق قبل إيقافه على سعر 136 قرش بينما (بتقديري) يمكن تقييمه الآن بأقل من 47 قرش على أحسن تقدير بسبب تدني القيمة السوقية لأسعار الأسهم في السوق الأردني من تاريخ إغلاق السهم لغاية الآن. والقانون يسمح لنا بعدم أخذ مخصصات بدل تدني أسعار الأسهم، ورغم ذلك وحرصاً منا على بيان حقيقة الموقف المالي للشركة عرضنا الواقع ولو كان مرأ، وبينض النظر مهما كان أثر إنعكاس التسويات على البيانات المالية. هذا الأمر سبب صعقة لمن كان يثير إشاعات بأن المجلس الحالي له مصالح شخصية في التسويات. لذلك إدعوا بأن المجلس سيقوم بتجميل البيانات المالية وإخفاء الخسائر. برأيي هذه التصرفات صدرت عن أناس يدعون حرصهم على الشركة فقاموا بعمليات تضليل ولا زالوا من أجل إفشال مساعي المجلس في إنقاذ الشركة. فلو كان للمجلس مصلحة شخصية كما يدعون لفعلاً قمنا بإخفاء الخسائر ولم نأخذ مخصصات. وبالنتيجة، المجلس الحالي لم يسبب بأفعاله أي خسارة للشركة. وهذه البيانات المالية التفصيلية أمامكم في الورق وأي مساهم يريد تفاصيل أي رقم نحن جاهزون للإجابة.

قال المساهم السيد أحمد برجاق: بالنسبة للتسويات كل القروض التي أخذتها الشركة من البنوك هل هي بصفة شخصية للسيد فايز الفاعوري أم هي عبارة عن قروض على شركة أموال انفسست. أي تسوية بدأها تتم من المفروض أن السيد فايز الفاعوري يروح يتفق مع البنوك ويسدد المطلوب منه، وبعد ذلك يأتي يعمل تسوية مع الشركة وشركة أموال انفسست تستلم الفلوس. رد رئيس الجلسة: النقطة التي أثارها الأخ المساهم ليست في جدول الأعمال، ولكن احتراماً للسؤال رح أجابك بالآتي: الاتفاقية مع السيد فايز الفاعوري ومع السيد أسامة خاطر تم نشرها وعرضها على الهيئة العامة بكل تفاصيلها وشروطها ووافقت الهيئة العامة عليها في الاجتماع السابق. أرجو الرجوع إليها ودراستها وستجد إجابة واضحة على استفساراتك واقتراحاتك. باختصار فيما يتعلق بالبنوك نحن اتفقنا معهما بأن يسددا قروض البنوك مهما بلغت قيمة القروض، وبغض النظر عن المبلغ الذي سيقومون بدفعه إلى البنك، نحن نريد منهم براءة ذمة لشركة أموال انفسست من البنك.

قال المساهم السيد بسام البطاط: يا دكتور يعني بعد التوقيفات والكفالات والإفراجات وتدخل مكافحة الفساد والهيئة العامة نحن من تاريخ 2011/8/11 ولغاية اليوم ما صار في تسويات ولا شيء من اللي وعدتونا به وما قبضنا شيء. أجاب رئيس الجلسة: كلامك جميل يا سيدي نحن وعدنا المساهمين من أول يوم ولا زلنا عند وعدنا وسنبقى نتابع القضية حتى نحصل حقوق المساهمين إن شاء الله. نحن نسعى إلى تحصيل الحقوق بكل ما يسمح لنا به القانون، نحن في عام 2011 سجلنا قضية كانت فريدة في الأردن. ولأول مرة تحدث في الأردن أن تطالب إدارة الشركة من مكافحة الفساد الحجز على أموال الشركة لحفاظاً على حقوق المساهمين والدائنين إلى حين البت في الدعوى، وبالفعل استجابة هيئة مكافحة الفساد -مشكورة- وأخذنا قرار من مكافحة الفساد. وصدر القرار في عام 2012 وصدر قرار مشابه في عام 2014 وآخر في عام 2015، ولكن ومع كل أسف إذا كان هناك بعض القوانين قديمة لم تساعد في تنفيذ هذه القرارات العظيمة، حيث استمرت دوائر التنفيذ بتنفيذ عمليات البيع في المزاد على أموال الشركة. عطوفة مدعي عام هيئة مكافحة الفساد يتخذ قرار بمنع التصرف ولكن دوائر التنفيذ تستمر بالتصرف وعمليات البيع. وبقيت دوائر التنفيذ تنفذ عملية بيع مجمع عبود وباعته بسعر 5 مليون دينار تقريباً بينما قيمته السوقية تعادل أكثر من 10 مليون دينار. فواضح أن هناك فراغ قانوني وقوانيننا لا تكفي لحماية حقوق المواطنين. أنا أشهد أمامكم وأمام الله على نزاهة وكفاءة القضاة الذين تعاقبوا على قضيتنا من عطوفة القاضي عاصم الطروانه وعطوفة القاضي حسان المجالي وعطوفة النائب العام زياد الضمور وعطوفة القاضي الدكتور سعد اللوزي وعطوفة القاضي الدكتور أكرم

مساعدة وعطوفة القاضي الدكتور نضار الحلالمة. لم يقصروا أبدا بل تعبوا واجتهدوا من أجل حماية حقوق المساهمين والدائنين ربما أكثر من المساهمين أنفسهم ومن مجلس إدارة الشركة، ولكن المشكلة في القوانين التي لم تساعدكم على سرعة إنجاز القضية.

قال المساهم السيد مازن خطاب: تعرفون يا إخوان أنه في عام 2014 أعطينا تفويض للمجلس الحالي برئاسة الدكتور قاسم النعواشي بعمل تسويات مع المتهمين نيابة عن المساهمين حصل ولا لا. التسويات يشترط أن تكون عادلة فإذا بالمجلس الحالي برئاسةكم يحكي لنا بتسويات مجحفة وغير عادلة. ونحن بدورنا كمساهمين قدمنا بما فيه الكفاية إلى سعادة النائب العام، وقام بتحويله إلى لجنة اقتصادية وتم دراستها من قبل قضائنا العادل والنزيه واقتنعوا بعدم عدالتها فلذلك تم ردها. قال رئيس الجلسة: هل تقصد بأن النائب العام رد التسويات بناء على طلبك؟ قال المساهم مازن خطاب: نعم... نعم... لا ياسيدي ردت بناء على قناعة النائب العام.

قال المساهم السيد رائد الجوهري: في كلمة الرئيس ورد بأن البيانات المالية لعام 2012 تخلو من توحيدها مع البيانات المالية لشركة أوتاد للاستثمارات المتعددة أي أنه لم يتم تصدير بيانات مالية موحدة تشمل بيانات شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة وحملت مسؤولية ذلك لمجلس إدارة شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة لأنه لم يتم إصدار هذه البيانات. سؤالي لكم دكتور منذ عام 2012 كنت أنت رئيس مجلس إدارة شركة أوتاد لماذا لم تقم كرئيس مجلس إدارة أوتاد سابقا ومجلسكم الموقر على إصدار هذه البيانات؟ أجاب رئيس الجلسة: شكرا على السؤال وأرجو أن تصحح معلومتك بأنني رئيس مجلس إدارة أوتاد للاستثمارات المتعددة من عام 2011، وتعلم يا عزيزي بأنه بتاريخ 2012/1/9 صدر قرار من عطوفة مراقبة عام الشركات بتشكيل لجنة تدقيق على شركة أوتاد والشركات التابعة بتاريخ 2012/1/22 تم استلام كتاب جديد من مراقب الشركات يفيد بإعادة تشكيل اللجنة بتاريخ 2012/3/22 تم توجيه كتاب إلى عطوفة مراقب عام الشركات يفيد بأنه لغاية تاريخه لم تبدأ اللجنة بالعمل، يعني نحن نستعجلهم هذا علاوة على الزيارات الشخصية والهاتفية ومازلنا بانتظار قدوم لجنة التدقيق المشكله من عطوفة مراقبة عام الشركات لتدقيق على أعمال الشركة. بتاريخ 2012/7/19 تم استلام كتاب دائرة مراقبة الشركات يفيد بتسليم لجنة التدقيق الوثائق المطلوبة، كي يتمكنوا من إصدار تقرير بنتائج التدقيق وفي ضوء ذلك نستطيع إعداد البيانات المالية لعام 2012.

سال السيد فوزي عماري: أنا مساهم في الشركة منذ تأسيسها ولم تصلني الدعوة للاجتماع ولا أي تقرير. بالنسبة لاجتماع 2015/6/6 تم عرض بيانات مالية لعام 2011 فلماذا لم يتم عرض بيانات عام 2012 كذلك؟ أيضا أنت يظهر أسمك في البيانات المالية رئيس مجلس إدارة ومدير عام الشركة: هل تأخذ مكافآت عن المنصبين؟ رد رئيس الجلسة: بالنسبة للدعوات للاجتماع تم إرسالها إلى العنوان البريدي للمساهمين الذين لديهم صندوق بريد، وأرجو من جميع المساهمين تحديث بياناتهم لدى مركز الإيداع حتى يظهر صندوق بريد صحيح، المساهم الذي لا يوجد له صندوق بريد أين سنرسل له التقرير والدعوات. أما بالنسبة لاجتماع 2015/6/6 تم عرض بيانات مالية 2011 ولم تكن جاهزة بيانات 2012 فقمنا بعرض 2011 فقط. وبالنسبة لظهور اسمي كمدير عام ورئيس مجلس إدارة فالقانون لا يمنع ذلك إذا كانت ظروف الشركة تتطلب ذلك. ولا يوجد مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ولكن يوجد بدل تنقلات، أما مدير عام الشركة فيستحق راتب أو مكافأة بقررها مجلس الإدارة.

وفي مداخلة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ قال فيها: تقرير مجلس الإدارة يوجد به الكثير من الأمور المالية فاقترح دمج الاثنين معا ومناقشة الأمور المالية التي تنعكس على الأرقام الموجودة في البيانات المالية. وأضاف مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ في معرض رده على تساؤل المساهم السيد ناصر الشومري: إن دائرة مراقبة الشركات ليست مسؤولة عن عد المساهمين الحضور فقط، إن دائرة مراقبة الشركات تقوم بمهام عديدة مثل تقرير لجنة التدقيق على شركة أوتاد للاستثمارات المالية، وقد كنت شخصا رئيس اللجنة. فدائرة مراقبة الشركات ليست مهامها تنحصر على أن تعد النصاب القانوني لاجتماعات الهيئة العامة

للشركات، ثم تجلس مكتوفة الأيدي، ولا زالت أتابع التقرير من خلال قيامي قبل أسبوعين بتقديم شهادتي لدى محكمة الجنايات في قضية أوتاد للاستثمارات المتعددة.

طالب رئيس الجلسة من السيد وليد حمدان/ممثل شركة التدقيق الخارجي أن يقرأ تقرير مدقق الحسابات كما هو في 2012/12/31 وهو مرفق بالبيانات المالية والتقرير السنوي. وبعد أن قرأ السيد وليد حمدان التقرير. تم فتح باب النقاش للجميع.

قال المساهم السيد بسام البطاط: لو قدمنا ميزانيات 2012 و2013 و2014 إلى هيئة الأوراق المالية مع عدم إبراء الذمة فهل يرجع السهم إلى التداول؟ وأضاف، نحن ما بدنا نقاتل الناطور نحن نريد أن ناكل عنب: أنا عندي أسهم وبدي أبيعها. رد رئيس الجلسة: إيقاف السهم عن التداول كان بقرار من هيئة الأوراق المالية، وعودة السهم تتوقف على قرار من السادة أعضاء مجلس هيئة الأوراق المالية. نحن كشركة نسعى إلى استكمال المتطلبات القانونية لعودة السهم إلى التداول، فإذا صادقت الهيئة العامة على البيانات المالية للأعوام 2012 و2013 و2014 هذا اليوم، يبقى تقدير موضوع عودة السهم إلى التداول لدى هيئة الأوراق المالية، لأن هيئة الأوراق المالية غايتها أن يتم تداول أي سهم يباع أو شراء من قبل المستثمرين بناء على معلومات كاملة حول واقع الشركة.

قال المساهم السيد أشرف العمري: لم تعرض البيانات المالية للأعوام 2012 و2013 و2014 لأنها تعكس الأثر السلبي على شركة أموال انفست وهذا الكلام رح يبين لحين عرض بيانات عام 2014 فلماذا وقعت على تسويات مجحفة؟ أجاب رئيس الجلسة: وجهة نظرك يا سيد أشرف واضحة، أي أننا نقوم باخفاء الخسائر حتى نقوم بتمشية تسويات مجحفة. وسواء اتفقت معك أو اختلفت معك بأن التسويات مجحفة أو عادلة، هذه التسويات بالمحصلة عرضت على الهيئة العامة للشركة وهي صاحبة المال والقرار ووافقت عليها الهيئة العامة.

قال المساهم السيد بركات خليل: أنت ذكرت في كلمتك في التقرير السنوي بأن رئيس مجلس شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة هو الذي يتحمل مسؤولية عدم اصدار البيانات المالية. أجاب رئيس الجلسة: أرجو أن تعود مرة ثانية إلى النص وتقرأ جيدا، ولا تقل كلام من عندك وتنسبه إلي، لأن النص موجود في التقرير الذي بين يدي الحضور الآن. وسأقرأ لك النص: "... وذلك لعدم قيام المجلس بأعداد البيانات المالية للشركة". وعدم قيام المجلس بأعداد البيانات المالية لا يعني بالضرورة أنه مقصر فربما لديه مبررات وظروف قاهرة. فأننا لم أحمل أحد مسؤولية ذلك. كما أضاف رئيس الجلسة بأنه تمت المصادقة من مجلس شركة أوتاد على البيانات المالية لعام 2011 في شهر 2015/4 وقرر المجلس دعوة الهيئة العامة لعرض البيانات المالية، ولكن لغاية الآن لم تتم دعوة الهيئة العامة لشركة أوتاد. ومنذ الشهر الرابع لهذا العام ونحن ننتظر ونطلب من رئيس مجلس أوتاد (السيد بركات خليل) شفويا وخطيا دعوة الهيئة العامة ولكن يمتنع عن ذلك. وكانت آخر مخاطبة خطية قلت له نحن كشركة أموال انفست نمتلك 64% من أسهم شركة أوتاد يجب عليك ان تقوم بعمل هيئة عامة وتعرض البيانات المالية لعام 2011 ووضع نسخة لمراقب عام الشركات، فتهرب رئيس مجلس أوتاد من مسؤوليته وقدم استقالته. وأنا اطالب بمحاسبته على تقصيره عن القيام بمهامه كرئيس مجلس إدارة.

قال المساهم بركات خليل: قبل أن يتم فصلي من الشركة من وظيفة المدير العام أرسلت 26 كتاب للبنوك للحصول على أرقام للحسابات لشركة أموال وتابعاتها، فهل تم الحصول على المعلومات؟ وهل تم الحصول على كشوف حسابات بنكية من تاريخ فتح هذه الحسابات حتى تاريخ؟ رد رئيس الجلسة: نعم صحيح السيد بركات كان مدير عام للشركة، وللأسف خاطب البنوك لطالب أرقام حسابات، ماذا سنستفيد من أرقام الحسابات. لقد قمنا بعد إنهاء خدماتك في الشركة بمخاطبة البنوك لطلب كشوفات حسابات وهي التي استخدمناها في إعداد البيانات المالية التي أمامك الآن. وهناك بنوك رفضت تسليمنا كشوفات حسابات بسبب وجود دعاوى قضائية بين البنك والشركة، وحاولنا مخاطبة هذه البنوك عن طريق المحكمة ولكن القاضي رفض ذلك. قاطع المساهم السيد أحمد المحاميد قائلا: لا يجوز للقاضي أن يرفض ذلك.

سأل أحد المساهمين (لم يذكر اسمه): إذا كان دور دائرة مراقبة الشركات ليس فقط عدد الانفس فأين كانت الدائرة حين غاصت شركة أموال انفس في الفساد؟ أجاب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ: جرت العادة للشركات عندما تمتلك جزء من أو كل من شركات أخرى مثل شركة مساهمة عامة تمتلك جزء أو كل من شركة محدودة فالاجراء القانوني ينظم فيها سندات تنازل وإذا كان يستخدم هذه المبالغ لشراء أصول عينية مثل الاراضي والمباني أو العقارات يجب أن يكون مع قرار مجلس الإدارة تقاييم وهذه التقييمات كانت موجودة ومرفقة عند قيام شركة أموال انفس بشراء شركة سرا للتطوير العقاري، وبالتالي كانت الاجراءات اصولية وبعد حين تم الاكتشاف ان هذه التقييمات لم تكن اصولية ومن هنا تم تشكيل لجان عليها، ولكن ما اتمناه من أي مساهم بمجرد أن يجد خلا أن يبلغ عنه حتى نتمكن منه لأننا لم نكون حاضرين عند الشراء والبيع. ولو اطلعت على التقييمات التي وردت بالنسبة لأموال انفس والمتحدة القابضة وشركة تعمير وغيرها من الشركات التي تمت فيها عمليات بيع كلها كانت اصولية ولكن الذي تبين فيما بعد عكس ذلك.

قال المساهم السيد رائد الجوهري: ان عندي توكيلات من 13 مساهم، وعندي مجموعه أسئلة، ولنبدأ من مكافآت أعضاء اللجنة التنفيذية. يوجد قرار في الشركة بصرف 500 دينار لرئيس اللجنة التنفيذية شهريا و300 دينار شهريا لكل عضو من العضوين في اللجنة التنفيذية، وهذا مثبت في تقرير 2012 باستمرارية أخذ المكافأة كما هو مثبت بميزانية 2011 أنا اعترضت على المكافأة في إجتماع الهيئة العامة السابق، سؤالي هل قامت دائرة مراقبة الشركات بالتحقق من هذه المكافآت؟ أجاب رئيس الجلسة: كل القرارات التي اتخذها مجلس إدارة الشركة بخصوص أتعاب أو مكافآت أو بدل تنقلات سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية كانت في الفترة التي كان يشغل فيها المساهم السيد رائد الجوهري منصب المدير المالي في الشركة، بل إن بعض القرارات تم تعديلها بناء على اقتراحاته. واليوم بعد أن قدم استقالته، ويبدو أنه ندم على ذلك، جاء ليقول بأن هذه البدلات مخالفة للقانون. يا عزيزي إذا كانت مخالفة للقانون فهي تمت بعلمك وإشرافك المباشر كوكيل المختص في الأمور المالية، وإذا كانت مخالفة (حسب ما تدعي) فنحن على استعداد لإعادة هذه المبالغ إلى الشركة. إرجع إلى القانون وتأكد من صحة إدعائك، القانون يتحدث عن أعضاء المجلس أنهم لا يستحقون مكافآت إذا كانت الشركة خسرانه، وأنت يا سيد رائد الجوهري حين كنت مديرا ماليا للشركة نبهتنا إلى ذلك وصوبنا الوضع في حينه، أما اللجنة التنفيذية فلم أرى نص قانوني يمنع صرف مكافأة لها.

وفي مداخلة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات قال: في للشركات المساهمة العامة يوجد نظام مالي وإداري وبناء على اساسه يتم تحديد المكافآت وبدل التنقلات وسنرجع له ونتحقق من ذلك. قال المساهم السيد رائد الجوهري: أرجو من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن يتحقق إذا كان هناك قرار سابق من مجلس الإدارة يفوض رئيس مجلس الإدارة باستخدام سيارة الشركة، مع بيان جميع الاضرار التي حدثت للشركة نتيجة الاستخدام. قال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: المساهم السيد رائد الجوهري، معظم هذه الأسئلة وغيرها التي تسألها يوجد حاليا لجنة تدقيق من دائرة مراقبة الشركات تدقق على شركة أموال انفس للتحقق منها.

قال المساهم السيد رائد الجوهري: في التقرير السنوي وبالتحديد في إقرارات مجلس الإدارة، لم نجد اسم السيد بركات خليل كعضو لمجلس إدارة شركات أموال انفس وله توقيع على هذه الاقرارات سؤالي لرئيس المجلس. لماذا تم شطب اسم السيد بركات خليل من الاقرارات لعام 2012 وما هو مضمون المخالفات القانونية التي اصدر به رئيس المجلس الافصاح إلى هيئة الأوراق المالية انه تم عزل السيد بركات خليل من المجلس لأسباب قانونية موجبة لعزله من المجلس. أجاب رئيس الجلسة: قبل الإجابة عن سؤالك، الشخص موضوع هذا السؤال موجود في القاعة، فحتى لو كان معك وكالة منه للسؤال بناية عنه، فعند حضوره شخصيا تسقط الوكالة. قاطع المساهم السيد رائد الجوهري قائلا: أنا مساهم ومن حقّي سؤال، كونك أنت فصلته فنريد أن نعرف الأسباب. توجه رئيس الجلسة إلى المساهم بركات خليل بالسؤال قائلا: سيد بركات خليل هل أنت موافق على أن أقرأ أسباب فصلك أم لا؟

قاطع المساهم المهندس ياسر طيبيشات: يا إخوان لا نريد أن تتحول الجلسة إلى أمور شخصية. أجاب بركات خليل: طبعاً إقرأ لأن من حق الهيئة العامة أن تعرف أسباب فصلي، ومن واجبك أن تحجب. (حدث تشويش ومقاطعات وتدخلات عديدة). وفي مداخلة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ قال: نرجو من المساهمين التوقف عن الحديث الجانبي. رئيس الجلسة استأذن الشخص المعني، والشخص المعني وافق فلنترك رئيس الجلسة يجيبه، أليست هذه هي الشفافية التي تطالبون بها. قال رئيس الجلسة: سأقرأ على مسامعكم أسباب عزل عضو مجلس الإدارة السيد بركات خليل، ولكن أود أن أؤكد بأنه لا يحق للعضو السيد بركات خليل أن يدعي بأن هذا تشهير أو غير ذلك. وسأبدأ بقراءة الأسباب التي جعلت مجلس الإدارة يتخذ قرار عزل عضو مجلس الإدارة السيد بركات خليل. قال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ: سنستمع إلى الأسباب فقط ولا داعي لمناقشتها الآن. قال المساهم السيد سليم قمو: إن نرد أسباب عزل السيد بركات ستسبب نتائج سلبية وقاسية على الاجتماع، فانا أرجو من السيد رائد الجوهري إن لا يثير قضايا شخصية. قال المساهم السيد أشرف العمري: لا يوجد أسباب للعزل. ما في عند الدكتور أسباب. قال المساهم السيد سليم قمو: يا سيد رائد مش أنت تثير مواضيع صغيرة وتافهة، وما لها قيمة، وواضح أن هناك حسابات شخصية بينك وبين الدكتور. قال المساهم السيد رائد الجوهري: لا ليست صغيرة، فهل يعني لأن المبلغ صغير يجب أن نسكت.

قال المساهم السيد سليم قمو: (ترجيبتك يا سيد رائد) في اجتماع الهيئة العامة السابق أن لا تجعل اجتماعاتنا مثل قصة ألف ليلة وليلة، وما رديت (وضاع تعبك على الفاضي)، وأنت الآن تكرر نفس الخطأ وتقوم بتضييع وقت الناس بأمور صغيرة جداً. أنت تركت 67 مليون نهبت من الشركة وصار اجتماعنا لمناقشة موضوع بدل التنقلات وسيارة الشركة وسبعة آلاف دينار. يعني أنت هدفك تشغلنا عن قضيتنا الجوهرية ونقف معك لمحاسبة النعواشي على بدل التنقلات التي يتقاضها. بذلك إياه يطالب لك بـ 67 مليون دينار وفي نفس الوقت تحرمه من الحصول على بدل التنقلات. وأضاف المساهم السيد سليم قمو: ما الذي فعلته حين كنت مدير مالي للشركة، ولماذا لم تستمر في العمل من داخل الشركة بدلاً من أن تقدم استقالتك مرة تلو المرة ثم تخرج وتبدأ ترمي بالتهم والانتقادات فقط. أنا أطالب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات منع الاستئالة الشخصية.

قال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات موجهاً الحديث إلى السيد بركات خليل: من الأفضل أن تطلع على الأسباب بشكل شخصي لوحدك قبل قراءتها أمام الحضور. قال المساهم السيد رائد الجوهري قائلاً: أنا بسحب سوالي. هنا توجه كل من المساهم السيد موسى الحبيشي والمساهم السيد سليم قمو بالحديث إلى السيد بركات خليل واقتعوه بالعدول عن رأيه وتأجيل الموضوع وبحثه خارج اجتماع الهيئة العامة. ووافق المساهم السيد بركات خليل على طلبهم وقال: (خلص زي ما بدكم)، وجلس صامتاً. وفي مداخلة للمستشار القانوني للشركة/الاستاذ محمد جبر متعب قال: نحن جميعاً اجتمعنا اليوم من أجل مصلحة الشركة وهذا يقتضي بأن نلتزم بالقانون والنظام بغض النظر عن المسائل والخلافات الجانبية، الخلاف على قضايا الشركة الجوهرية يجب أن يصب في النهاية في مصلحة الشركة لا يفسد في اللود قضية. فعند السؤال عن أي قضية، لا بد أن نعي أولاً ما هي إنتاجية بحثها، فمثلاً بحث أسباب فصل موظف أو عضو مجلس إدارة أرى بأن هذه مواضيع ليس مكان بحثها هنا في اجتماع الهيئة العامة لأن هذه الموضوعات قد تسيء للشركة وتسيء للمساهمين. من حق أي مساهم أن يسأل ومن حق الشركة أن تمتنع عن الإجابة وتترك للسائل البحث عن إجابة من خلال المراجع القانونية والجهات النازمة لعمل الشركة. فمندوب عطوفة مراقب عام الشركات كان واضحاً وقال هذه القضايا يتم التحقيق فيها حالياً من خلال لجنة رسمية مشكلة لهذه الغاية.

قدم المساهم السيد ناصر الشومري مداخلة قال فيها: إذا كانت استقالة السيد بركات خليل واردة في التقرير تناقش وإذا لم ترد بالتقرير لا يجوز مناقشتها أبداً. وأنا عضو هيئة إدارية عضو نقابة، إذا كنا نريد أن نقيّل أي موظف لسنا بحاجة لاستشارة قانونية وهذا قرار هيئة إدارية أو مجلس إدارة ونحن مفوضين من الهيئة العامة صاحبة الولاية في القرارات الإدارية والمالية وعندما ينشأ خلاف أو الموضوع يكون خلافي قانوني نستشير فيه بشكل قانوني مع العلم بأن الاستشارة القانونية ليست ملزمة لمجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية. وحتى لو أن المستشار القانوني قال لا يمكن

إقالة عضو معين والمجلس يرى المصلحة في ذلك يمكن للمجلس إقالته وإذا كان له حقوق يطالب بها عن طريق القضاء.

طلب المساهم السيد ناصر الشومري توجيه سؤال إلى مدقق الحسابات قال فيه: أنا أعرف المدقق الداخلي وأعرف "سواليفهم"، التدقيق الداخلي يكون من الهيئة الإدارية أو موظف من داخل الشركة؛ أما المدقق الخارجي يكون طرف محايد ويأتي من خارج الشركة مدفوع الأجر ويقوم بعمل التقارير بناءً على البيانات التي أخذها من الشركة إلا إذا كان يدقق بين فترة وأخرى على بيانات الشركة كما تأتي المالية أو ضريبة الدخل تدقق الحسابات فجاء. أنت يا مدقق الحسابات كان عليك أن لا تقلبل على الإطلاق هذه امانة والامانة ستأتيك ولما يضعونك مدقق خارجي من أجل أن تراقب أي تجاوز سواء كان مالي أو إداري. أجاب ممثل شركة تدقيق الحسابات السيد وليد حمدان: أنا لم أفهم السؤال، أرجو منك التوضيح. قال المساهم السيد ناصر الشومري: لا أريد أن أعيد أي شيء، ونريد أن نهتم بأمور الشركة ومبلغ الـ 67 مليون، أنا من 3 أو 4 سنوات لم أحضر ولا هيئة عامة لأن موضوع الشركة يعمل دوثة كبيرة، وحتى لو حضرنا لن يتغير أي شيء ولا فائدة منه.

قال المساهم السيد أحمد المومني: أنا أحمل أسهم أصالة ووكالة بما يزيد عن 10% من أسهم الشركة أنا لم أتحدث من بداية الاجتماع وتركت الأمر للأخوة المساهمين الذين توقع أن لديهم اطلاع ومعلومات أكثر مني. أول اجتماع هيئة عامة حضرته كان في عام 2011 وتعاوننا من أجل حقوقنا ومصلحة الشركة والمجلس ساهدت وما قصر بما فيهم السيد بركات خليل، ولكن حين كان كل من السيد رائد الجوهري وبركات خليل في مناصبهم في الشركة كانوا يمجدون بالدكتور النعواشي، وبعد أن خرجوا من نطاق الشركة بدأنا نسمع هذه القصص التي هي ذات طابع شخصي وليست في مصلحة الشركة، لما كان رئيس مجلس إدارة الشركة السابق يتقاضى 16000 دينار راتب شهري ما سمعنا أحد منكم سألته عن ذلك، والآن تسألون الدكتور النعواشي عن 10 دنانير ثمن بنزين يضعه في سيارته. أنا أرجو من أي مساهم لديه أسئلة بعيدة عن حقوقنا الأساسية أن لا يسأله وأطلب من السيد رائد الجوهري التوقف عن هذه الأسئلة التي هي ضد حقوقنا وضد مصلحة الشركة.

قال المساهم المهندس ياسر طبيشات: أنا أول شخص انتقدت سياسة المجلس الحالي وبإمكانك الاطلاع على ذلك من خلال ما نشرته على المواقع الإلكترونية، بل وقدمت تقرير لمراقب الشركات بكل التفاصيل التي كنت أعقد أنها مخالفات، كي أتأكد من صحة ما كنت أسمع. وقد حصلت على توضيحات على معظم الأسئلة التي أثارته. وعندما قرأت الوثائق تفاجأت. مثلاً السيد رائد الجوهري أثار هو وآخرين في اجتماع الهيئة العامة قضية أن الدكتور النعواشي وقع اتفاقية استشارات قانونية مع الأستاذ محمد جبر، وانتقد السيد الجوهري الدكتور النعواشي بأن نسبة الاتعاب التي تضمنتها الاتفاقية مرتفعة، وأنا صدقت هذا الكلام. وبدأت الهجوم على النعواشي، والتحقيق في صحة ذلك، تفاجأت يا إخوان بهذه الوثيقة وهي اتفاقية استشارات موقعة من السيد الجوهري/بصفته أحد أعضاء مجلس إدارة شركة أموال للخدمات والوساطة المالية مع الاستاذين محمد جبر والاستاذ فارس الروسان تتضمن أتعاب وشروط أقسى من التي وقعها النعواشي وقد وقعها الجوهري بتاريخ قبل الاتفاقية التي وقعها الدكتور النعواشي، وأرجو أن يتم إرفاق هذه الاتفاقية مع محضر الاجتماع. فكيف تدعي أنت وغيرك بأن النعواشي وقع اتفاقية أتعاب مجحفة مع المستشار القانوني والبعض اتهم النعواشي بأن له مصلحة شخصية في ذلك، وأنت وقعت قبله اتفاقية أشد في شروطها مع نفس المحامين، كذلك أود أن أضيف أنه لو التزم السيد رائد الجوهري بتنفيذ شروط الاتفاقية وسجل قضايا تحسلي من جميع العملاء المتخلفين عن التسديد ومن ضمنهم السيد حكم النابلسي لكانت الأتعاب تزيد عن مليون دينار. فكيف صار تصرفك صحيح بينما تصرف الدكتور النعواشي خطأ؟ وقد سلم السيد ياسر طبيشات رئيس الجلسة صورة عن الاتفاقية (مرفق رقم 2). حين كان رائد الجوهري عضو في اللجنة التنسيقية كان يقول أن أول طرف يجب محاسبته هو شركة تدقيق الحسابات (آرنست ويونغ) لأنها تمثل المساهمين، ولكن اتفاجأ حين وجدت وثائق تبين أن السيد رائد الجوهري قد تم تعيينه كمستشار مالي للشركة وقبض آلاف الدنانير أتعاب على ذلك، وفي محاضر أحد اجتماعات مجلس إدارة الشركة يتبين أن المجلس قد سألته هل يوجد مخالفات قانونية وقعت فيها شركة

تدقيق الحسابات (أرنست ويونغ)؟ فكان جوابه: نعم وقعت في مخالفات جسيمة. فطلب منه المجلس كتابة تقرير بذلك وكان جوابه أنه لا يستطيع أن يكتب تقرير ضد شركة زميلة له في المهنة على أساس أنه مدقق حسابات، فهذا يؤكد بأنه كان حريص على أن لا يتم رفع قضية ضد شركة تدقيق الحسابات (أرنست ويونغ) (مرفق رقم 3/صفحة 3). وعندما اقتنعت بأن ما قام به المجلس من إجراءات وفصل لبعض الناس كان أفضل اجراء إداري يجب أن يقوم به مجلس الإدارة لأن يريد أن يعيق تقدم السفينة أو يخرقها يجب أن يلقي في البحر ليسبح بمفرده. وخلال العشرة أيام الماضيين حاولت كل جهدي أن اقرب وجهات النظر ونكون فريق واحد يجمع كافة الأطياف وقد رحب النعواشي بذلك ولكن السيد رائد الجوهري والسيد أحمد المحاميد لم يعجبهم أن يكون لنا ثلاث مقاعد في المجلس الجديد. قال المساهم السيد رائد الجوهري: أنت اتهمتي شخصيا مرتين بغير حق. أجاب المساهم المهندس ياسر طبعشات: أنا أتحدث وفقا لما بين يدي من كتب ووثائق رسمية، وليست أوهام. رد المساهم السيد رائد الجوهري: "بلا كتب رسمية بلا بطيخ" الاتفاقيات التي تقولون عنها موقعة مني شخصيا ومن السيد قاسم الدهامشة تتعلق بشركة اموال للوساطة المالية أما الاتفاقيات المتعلقة بشركة اموال انفس كانت قيمتها معروفة فواحدة ب 5000 دينار واحدة ب 10000 دينار واخرى ب 20000 دينار و ب 30000 دينار، وعندما نعطي السيد فارس الروسان 5% من قيمة التحصيل عندما نطالب المدين ب 20000 دينار ونعطيه 5% يعني 1000 دينار عيب علينا ان نتكلم بهذا المبلغ في اجتماع هيئة عامة. وأضاف رائد الجوهري: أرنست ويونغ يا دكتور انت تعلم الحق وانت عليك ان توضح للهيئة العامة بصدق هذا الحق الذي تكلم عنه سيد ياسر وانت يا دكتور عندما عينتني مستشار مالي من شهر 3 لغاية شهر 5/ 2012 في أحد الجلسات كان حاضراً بها السيد حسن غريب والسيد محمود السعودي وانتقدوك شخصيا على أسلوبك في التعامل معي شخصياً لأنك أنت فقط الذي تريد أن تبرز أخطاء أرنست ويونغ بأي طريقة وقلت أنا مهني لا أستطيع أن اتعامل مع هذا الملف بهذا الأسلوب، وانتقدوك السيد حسن غريب والسيد محمود السعودي وأنا تركت قاعة الاجتماعات وغادرت الجلسة منتقدة أسلوبك في التصرف وليس لأنني لا أريد رفع قضية على أرنست ويونغ، وإذا شركة أرنست ويونغ أخطأت هنالك قضاء اردني يدينها أما انا فليست مستعدة لادانة شركة أرنست ويونغ.

أجاب رئيس الجلسة: نحن كلفنا مستشار مالي بأتعاب 6000 دينار عن كل شهر 2000 ولمدة 3 شهور واسمه رائد الجوهري. ما ذكرته أخ رائد غير صحيح إطلاقاً، بل عكسه ما حصل، فقد كان جميع أعضاء المجلس حاضرين والحمد جميعهم لازالوا أحياء. جميع الأعضاء استهجنوا عصبيتك وتسترك على الأخطاء الجسيمة التي ذكرت أن شركة أرنست ويونغ قد وقعت فيها. وقد تم توثيق ما حدث في محضر اجتماع مجلس الإدارة. أنت من تصرف بأسلوب غير مقبول، وتركت الاجتماع، ولم تتحمل مسؤولياتك حيث رفضت أن تذكر للمجلس ما هي الأخطاء التي وقعت فيها شركة تدقيق الحسابات الخارجي (أرنست ويونغ). وبناء عليه طلب مني المجلس أن أقوم بإنهاء عقد الاستشارات معك وتكليف شركة استشارات أخرى لإعداد تقرير بذلك وكلفنا ذلك أتعاب استشارية إضافية بسبب تقصيرك، والحمد لله سجلنا قضية رغم كل محاولات التخاذل، وأنا على ثقة بنزاهة قضاةنا، وإن شاء الله قضيتنا ناجحة ضد أرنست ويونغ وستعوض المساهمين جزءاً من الضرر الذي تعرضوا له بسبب تقصير شركة تدقيق الحسابات الخارجية.

قال المساهم السيد رائد الجوهري: لا تكذب يا دكتور قاسم. أجاب رئيس الجلسة: أنت تتهمني بالكذب، وهذا تجريح لي أمام الهيئة العامة. ولكن هذه الوثائق التي بين يدي لا تكذب وسأرفقها بمحضر هذا الاجتماع. وفي مداخلة لمندوب عطفة مراقب عام الشركات: هذا الحديث ليس جزءاً من اجتماع هيئة عامة، هذه تصفية حسابات فقط. أعود الجميع الالتزام بالبنود المدرجة في جدول الأعمال. قال السيد محمد العلاوي: أنا أقترح غلق باب النقاش في هذا الموضوع لأن رائد الجوهري أساء وتطاول في كلامه على رئيس الجلسة، وهذا يجعل اجتماعنا مجرد مسخرة. وفي مداخلة للمساهم السيد ناصر الشومري: نحن علينا أن نناقش التقرير المالي ولا يجوز أن نناقش قرارات إدارية كالتي يثيرها السيد رائد الجوهري.

قال رئيس الجلسة: فيما يتعلق بمداخلة السيد رائد الجوهري والسيد ياسر طبيشات المتعلقة بأتعاب المحامين. هذه الاتفاقية موقعة من السيد فارس الروسان والسيد رائد الجوهري لشركة أموال لخدمات الوساطة ومن ضمنها تحصيل المبالغ لشركة الوساطة، وقد كنت سيد رائد نائب رئيس مجلس ادارة فلماذا لم تقم بالمطالبة بذمة السيد حكم النابلسي؟ فأنت وقعت اتفاقيات ولم تتابع عملك مع المستشار القانوني الذي تدفع له أتعاب من أجل تحصيل حقوق الشركة، وهذا يعني أنك أحد الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية عدم تحصيل الذمم المطلوبة لشركة الوساطة ومن ضمنها ذمة السيد حكم النابلسي. أجاب المساهم السيد رائد الجوهري: أنا كنت نائب الرئيس ولست الرئيس. رد رئيس الجلسة: هذا لا يعفيك من المسؤولية فتوقيعك يزين أسفل الاتفاقية التي تفرض عليك المطالبة بذمة السيد حكم النابلسي وغيره. أجاب المساهم السيد رائد الجوهري: كيف اطالب بها وأنا عندي رئيس مجلس ادارة.

وأضاف المساهم السيد رائد الجوهري: أنا حقي أن أتحديث أنا أحمل 800 ألف سهم، أريد أن أبين النقطة وأنا أريد فقط نصف دقيقة وإذا اطلت قاطعني "يا اخوان ان شركة أموال انفست وقعت معي عقد 3 أشهر فقط هم 2012/3،4،5 كمستشار مالي وهل تعلموا لماذا لان شركة أموال انفست طلبت مني ان اعد تقرير لتقييم شركة سرا للعقارات المؤجرة وأنا قمت بتقييمها". قال المساهم السيد سهيل مرار: السيد رائد يقول بأنه يحمل 800 ألف سهم، وأنا أخجل أن أتحدث بهذه الطريقة، ولكن للعلم أنا عندي أكثر من ذلك يا سيد رائد ولم أتحدث بكلمة لغاية الآن، أنا أرى بأن السيد رائد حول الحوار إلى حوار ثنائي في مواضيع شخصية. سال رئيس الجلسة السيد سهيل مرار: كم سهم تحمل؟ أجاب السيد سهيل مرار: لدي مليون وثلاث مائة ألف سهم وما حكيت لحد الان، لاننا نريد السير في البرنامج بشكل صحيح لان وقت الجميع ثمين.

قال المساهم السيد أحمد المومني: أنا أحمل أكثر من أربعة ونصف مليون سهم أي ما يقارب 10% من أسهم الشركة، بصراحة إن أسئلة السيد رائد الجوهري هي مجرد تصفية حسابات شخصية وأحقاد ضد الدكتور النعواشي لأن الدكتور اتخذ خلال مسيرة الشركات العديد من القرارات الجريئة التي ينبغي أن نشكره عليها وليس أن نحاسبه عليها. نحن الآن لنا محور وهدف وقضية، نحن ليس لنا علاقة بالمواضيع الشخصية، أين الهدف الرئيسي لوجودنا هنا؟

قال المساهم السيد رائد الجوهري: لنبدأ بالبيانات المالية، بند الذمم المدينة 65838 ألف دينار، وأرجو من كاتب الجلسة تثبيت ذلك؛ مقارنة مع رصيد السنة رجعت للايضاح رقم 8 وتوصلت بأن رصيد المخصص المشكوك في تحصيله هو الذي ارتفع بمقدار 2.013.000 تقريباً وقمت بالرجوع للبيانات المالية في أموال للوساطة تبين لعام 2012 ان الوساطة اخذت مخصص 1.561.000 من أصل المبلغ الاجمالي 2.013.000 اي ان هنالك فارق ما بين المخصص الاجمالي ومخصص الوساطة حوالي بمبلغ 450.000 ألف دينار ما الذي تم تخصيصه وتخفيض الذمم المدينة منه؟ طلب رئيس الجلسة من السيد محمود خميس/المساعد المالي للشركة الاجابة فقال: فيما يخص بند الذمم المدينة وهو البند الثاني هاي تخص شركة سرا التي تم رفع بها قضايا بخصوص اشخاص مستأجرين وتم رفع قضية بنسبة الايجار المطلوبة وتم اخذ مخصص بها لشركتيين وأنا هنا بغطي اقرب ما يكون للواقع، لا انا ولا انت ولا اي شخص يحفظ ارقام ل 21 شركة تابعة لأموال انفست ويأتي ان يوحد بياناتها .

قال المساهم السيد رائد الجوهري: بند الاستثمارات العقارية وجوابه لم يكن صحيح ولم يقتعني، سؤالي وهو مكرر من الجلسة السابقة ولم نأخذ الاجابة الصحيحة والدقيقة والوافية كم ثمن بيع مجمع عبدون بالمزاد العلني؟ رد رئيس الجلسة: تم بيع المجمع بالمزاد العلني بقيمة 5.150.000 دينار. سال المساهم السيد رائد الجوهري: كم المبلغ المحجوز في القضاء لدى المحاكم بمعنى اخر الفرق ما بين البيع وسداد بنك الاردن؟ رد رئيس اللجنة: لا زال الملف عند محاسب المحكمة. عقب على الموضوع السيد محمود خميس وقال: بالنسبة لمبلغ البيع انه تم البيع عن طريق المزاد العلني وانت تعلم ان هنالك مدة قانونية لبقاء المبلغ محجوز لدى المحكمة لغايات ان نفس المالك يستطيع ان يتقدم بالطعن، والمبلغ محجوز بالمحكمة لم تسدد البنك ولا اخذنا ما تبقى من قيمة البيع في المزاد العلني. قال المساهم السيد رائد الجوهري: هل المبلغ لا زال مسجل في سجلات البنك؟ طلب رئيس الجلسة من السيد محمود

خميس الرد: فقال: عندما أكون موظف في البنك أستطيع أجابك عن سؤالك. في تقرير البيانات المالية وضحنا بأننا لم نستلم كشوفات حساب من بنك الاردن.

قال المساهم السيد راند الجوهري: سألني الآن عن الأسهم، متى تم بيعها؟ وما هو سعر البيع وما هو مصير هذه الاموال؟ وهل محجوز عليها في القضاء؟ طلب رئيس الجلسة من المساعد المالي الرد، فقال: بعض أسهمنا في شركات متدولة تم بيعها بقرار محكمة لصالح أحد الدائنين للشركة.

سأل المساهم السيد راند الجوهري: هل قامت شركة سرا للتطوير العقاري بدفع المسققات؟ وكم بلغت هذه المسققات المستحقة وغير المدفوعة بتاريخ 2012؟ طلب رئيس الجلسة من المساعد المالي السيد محمود خميس الإجابة فقال: بالنسبة للمسققات التي تخص أربع مجتمعات لشركة سرا، فإن الأربع مجتمعات تقريبا ما يعادل 100-140 ألف سنوي مسققات عن الأربع مجتمعات. قال المساهم السيد راند الجوهري: أنا بسألك هل سددت المسققات حتى عام 2012 ولا لا، وقلني الرقم؟ أجاب السيد محمود خميس: نحن نسدد عن طريق تحويل بدلات إيجارات الكافيهات والمطاعم إلي نحن ماجرئنا لسداد المسققات. في بعضهم مسدد كامل عن عام 2012، وفي عمارة البنك العربي مازال عليها مشاكل بخصوص تسديد المسققات وفي مداخلة لأحد المساهمين (لم يذكر اسمه) قال: أشكر حرص السيد راند الجوهري على تسديد المسققات، هل السيد راند الجوهري موظف في أمانة عمان؟ أضاف السيد محمود خميس: نحن نسدد لأن أي مستأجر يجب أن يكون لديه أذن اشغال ولهذا لا بد أن تكون المسققات مسددة.

قال المساهم السيد راند الجوهري: في تقرير عام 2011 يوجد استثمارات خارجية ولكن لم تظهر في بيانات عام 2012، فهل فعلا لدينا استثمارات خارجية لشركة أموال وإذا كان هناك ما هي؟ هذه العبارة من تقرير مجلس الإدارة نريد تفسير هل تم تحصيل هذه الاستثمارات وبئالي التفت أم انه لا يوجد استثمارات. قال رئيس الجلسة: نحن كمجلس ادارته حاولنا أن نتحقق اذا كان هناك أي استثمارات خارج الاردن ولكن لم نجد. في محافظ بمصر لبعض العملاء وكان لدينا اسهم في ليبيا في شركة أفلس وجاءنا خطاب من مصفي الشركة يطالب بأتعابه. وفي مداخلة للسيد محمد علاوي: يعني يوجد حسابات خارجية وليست استثمارات.

قال المساهم السيد راند الجوهري: ماذا بالنسبة لذمة اسامه الخليي وهل تم تحصيلها؟ أجاب رئيس الجلسة: تابعنا وطالبنا بذمة أسامة الخليي عن طريق القضاء وحصلنا على قرار قطعي. أسامة الخليي خارج البلاد وقمنا بالتعميم عليه من خلال محامي الشركة عن طريق البوليس الدولي (الانتربول). سأل المساهم السيد راند الجوهري: يعني هل يوجد اتفاقية دولية حتى يتم جلب أسامة الخليي؟ رد رئيس الجلسة: تم التعميم عن طريق الانتربول هذا أقصى ما نستطيع عمله، أم أنك تطلب من الشركة أن توقع اتفاقية دولية من أجل ذلك؟ نحن لسنا حكومة.

قال المساهم السيد راند الجوهري: ماذا بخص ذمة السيد قرش والبالغة 208 ألف، وكم المبلغ المتبقي وما هي طريقة التحصيل؟ طلب رئيس الجلسة من المساعد المالي الإجابة، فقال: نستلم دفعات شهرية من تاريخ 2013/5 بواقع 20000 دينار كل شهر وهو ملتزم بالسداد. قال المساهم السيد راند الجوهري: بتاريخ 2011/11/15 عندما صدر قرار بتنفيذ سند الرهن ووضع سند الرهن للتنفيذ هل يستأنف القرار؟ هل يحق لشركة أن تستأنف هذا القرار أم لا؟ قال المساهم السيد راند الجوهري: لا لا استئناف قرار التنفيذ الذي بوضع سند الرهن للتنفيذ هل هناك فتره قانونيه تسمح لشركة الازدهار باستئناف هذا القرار أم لا وهل تم الاستئناف أم لا؟ قال رئيس الجلسة: قبل أن يجيب الأستاذ محمد أود أن أحيط المساهمين علما بمضمون هذا الكتاب الصادر عن بنك الاردن بتاريخ 2011/6/22 أي قبل تولي المجلس الحالي ولايته بتاريخ 2011/8/2 يعني أن كتاب بنك الاردن صادر 2011/6/22 قبل قدومنا إلى الشركة بشهرين مضمون الكتاب:

"بالإشارة الى الموضوع أعلاه بالمستحقات القائمة على أموال انفس وفي ظل عدم استجابتكم بتوريد قيمة الدفعة الاولى البالغة 250 ألف دينار لاتمام طلبكم بجدول الدين القائم عليكم اتجاه البنك يوسفنا ابلاغكم بان

ادارة البنك قد اتخذت قرارها للبدء بإجراءات التنفيذ القانوني على الضمانات واتخاذ كافة الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك".

وهذا الكتاب لم نطلع عليه إلا في عام 2012 لأن المراسلات من البنك كانت تذهب إلى عنوان الإدارة السابقة للشركة. وهدفنا من اطلاعكم على هذا الكتاب هو أن أرد على اللذين يرفعون أصواتهم باتهام المجلس الحالي بأنه ضيق أصول الشركة. نحن بعد أن علمنا بالدعوى المرفوعة ضد الشركة حصلنا على ثلاثة قرارات قضائية بإيقاف التنفيذ وما أهمنا الموضوع مثل ما يدعي البعض. أنا أتحدث عن إشاعات واتهامات تنشر جزافا على المواقع الإلكترونية أضرت بالشركة وأربكت الإدارة وعرقلت عمل الشركة. ومن هذه الإشاعات التي أضرت بالشركة وجعلت المساهمين في فوضى وتشتت وأضعفت قضيتنا أمام الجهات الرسمية ما ذكرته أنت يا سيد رائد الجوهرى في أحد المواقع الإلكترونية شخصيا أن المجلس الحالي تسبب بخسارة للشركة بلغت 20 مليون دينار، هل هذا صحيح يا سيد رائد؟ أجاب المساهم السيد رائد الجوهرى: نعم نعم. قال رئيس الجلسة: هل لا زلت مصر على كلامك؟ أجاب المساهم السيد رائد الجوهرى: نعم نعم. قال رئيس الجلسة: إذن أنت مصر على تضليل المساهمين ويجب كشف الأمور ووضعها في نصابها الصحيح. أجاب المساهم السيد رائد الجوهرى: يعني بك المواقع الإلكترونية تمشي على مزاج الهيئة العامة؟ قال رئيس الجلسة: هذا اسمه نشر معلومات، والنشر له قوانين في بلدنا، ونحن موجودون في دولة قانون ونظام.

وفي مداخلة للمستشار القانوني السيد محمد جبر متعب قال: نحن تدخلنا مع وجود إجراءات بيع بالمزاد العلني. إذن ما بعد وضع اليد ابتداءً، ومن ثم تجرى الخبرة لغاية تقييم العقار. فلما دخلنا بالمرحلة الثانية كنا بصدد مسألتين: المسألة الأولى بطعن بالإجراءات السابقة، والمسألة الثانية السعي لدى هيئة مكافحة الفساد للحصول على قرار بوقف التصرف. الجزء الأول قدمنا طلب لدائرة التنفيذ ودائرة التنفيذ رفضت إبطال التبليغات. استئنفتنا القرار ومحكمة الاستئناف فسخت قرار دائرة التنفيذ، ورجعنا في الإجراءات إلى النقطة الأولى. فيما بعد حصلنا على قرار من مدعي عام هيئة مكافحة الفساد بوقف التصرف وإبرزنا هذا القرار أمام دائرة التنفيذ وهذا ثابت بالمحاضر وطلبنا من رئيس التنفيذ وقف التنفيذ بناء على قرار المدعي العام، ولكن للأسف رئيس التنفيذ رفض، وقمنا باستئناف قرار رئيس التنفيذ. ولكن محكمة الاستئناف صادق على قرار رئيس التنفيذ الذي استمر بإجراءات التنفيذ نحن الآن اسقط في يدنا بالقضية التنفيذية لا يجوز الطعن بمرحلة التمييز فقط بطعن أمام محكمة الاستئناف. بذلنا كل العناية الممكنة وضمن السبل المتاحة واستئنفتنا كل القرارات التي يمكن أن تستأنف.

قال رئيس الجلسة: أيها الإخوة إذا لم يتبق أي أسئلة على البيانات المالية فتعالوا نصوت عليها، وإذا رأيتم نتخذ القرار بالتزكية فالقرار لكم. وفي مداخلة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ قال: هل يوجد أحد معترض يعني غير موافق على البيانات المالية؟ قال رئيس الجلسة: لو سمحتو التصويت يكون إما موافق أو غير موافق. قال المساهم السيد أشرف العمري: كيف سنصادق على ميزانية عام 2012 وهي غير موحدة مع ميزانية شركة أوتاد؟ أجاب رئيس الجلسة: باختصار الحركة المالية السنوية في شركة أوتاد لا تزيد عن 50 ألف دينار وهو مبلغ غير جسيم يسمى في مصطلحات المحاسبة (الجسمانية Materiality) ولا يؤثر على المجموع النهائي مقارنة بخسائر شركة أموال إنفست، وبالنسبة للنقطة الأخرى وهي لماذا لم يتم توحيد البيانات المالية لأوتاد، بينت سابقا في هذا الاجتماع سبب عدم جاهزية البيانات المالية لشركة أوتاد والتي هي خارج إرادة مجلس إدارة شركة أموال وليست ضمن صلاحياته. أخذنا كمجلس إدارة استشارات من مدققي حسابات معتمدين وهم مكتب الكروهورث والمكتب الدولي (تم عرض الاستشارة على الشاشة للتوضيح للجميع) (مرفق رقم 4 و5 و6). وكلاهما أفاد بأنه يجوز اصدار بيانات مالية لشركة أموال انفس مع عدم توحيد شركة أوتاد للاستثمارات المتعددة.

رئيس الجلسة يقول: سنبدأ بالتصويت.

وفي مداخلة من المساهم السيد ناصر الشومري قال: يا سيدي عند التصويت اجمع عدد أصوات من يوافق على البيانات المالية وقارنها بالبقية. وفي مداخلة للمساهم السيد بسام بطاط قال فيها: نحن في حال صادقنا على ميزانيات الأعوام 2012 و2013 و2014 ورفعناها إلى هيئة الأوراق المالية هل من الممكن أن يعاد السهم إلى التداول في

السوق المالي؟ قال رئيس الجلسة: يا عزيزي سبق أن أجبنا على هذا السؤال ولكن السؤال الأهم الذي ينبغي أن نسأله في هذا الموضوع: هو عودة السهم في الظروف الحالية تصب في مصلحة المساهمين الحاليين في الشركة؟

ثم قال رئيس الجلسة: لنبدأ التصويت. وفي مداخلة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ قال: التصويت سيكون على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية لعام 2012 وسنبدأ بعد الأسهم لمن لا يوافقون على هذين البندين. في هذه الأثناء قام المراقبون بجمع أوراق التصويت بالموافقة أو عدمها، وطلب مراقب الشركات بأن يكتب كل مساهم اسمه على الورقة لأرجاعها له كي يتم استخدام نفس الورقة في الاجتماع اللاحق. وبعد جمع أوراق التصويت، قام رئيس الجلسة ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات بتسجيل أعداد الأسهم أمام جميع الحضور وعلى شاشة العرض. طلب السيد محمد العلاوي أن يقوم بمصور الفيديو بتصوير أوراق التصويت للتوثيق.

بعد حصر التصويت على شاشة العرض سال رئيس الجلسة: هل بقي أي مساهم لم يسلم ورقته.

أعلن رئيس الجلسة نتيجة الفرز:

مجموع أسهم غير الموافقين تساوي 1.639.761 (مليون وستمئة وتسع وثلاثون ألفا وسبعمائة وواحد وستون سهما) وتكون النسبة 8.8% من نسبة الحضور.

سال المساهم السيد راند الجوهري: ما هي نسبة المساهمين الموافقين؟ رد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: الموافقين هم من تبقى من الحضور وهم الأغلبية. ونحن لدينا في هذا الاجتماع نصاب قانوني تم إعلانه في بداية الاجتماع. قال المساهم السيد راند الجوهري: يوجد مساهمين غادروا القاعة. سأل رئيس الجلسة: أعطني اسم مساهم غادر القاعة. غادر مساهم واحد هو بشار تادرس وأعطى تفويض لأحد الحضور. طلب رئيس الجلسة الدكتور قاسم النعواشي بأن يتم جمع أصوات الموافقين. اعترض عدد من المساهمين على ذلك وقالوا إن هذا مضيعة للوقت لأن عدد الموافقين كبير، ولا داعي لجمع الأصوات. حدث بعض التشويش في هذه الأثناء ومقاطعات ومداخلات عديدة من بينها:

- قال المساهم السيد أحمد المومني أنا أحمل تقريبا 10% من أسهم الشركة وموافق،
- وقال السيد محمد علاوي أنا لدي تقريبا 6.5 مليون سهم أي ما يعادل 14.5% من أسهم الشركة وموافق على البيانات المالية وعلى تقرير مجلس الإدارة وعلى إبراء ذمة مجلس الإدارة.

قال رئيس الجلسة: إذن يكون القرار:

القرار: المصادقة على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2012 بالأغلبية.

ولم يعترض أي مساهم من الذين حضروا الاجتماع على القرار أو إجراءات التصويت وفرز الأصوات حتى نهاية الاجتماع.

رابعا: إبراء ذمة مجلس الإدارة المنتخب بتاريخ 2011/8/2

قال رئيس الجلسة: سنعتبر الذين صوتوا بالرفض على القرار التسابق سيصوتون على هذا القرار بالرفض أيضا. موافقين. (ولم يعترض أحد).

قال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ: إذن تكون نفس عدد الأصوات ونفس النسبة ونفس الحضور.

قال رئيس الجلسة: إذن القرار هو:

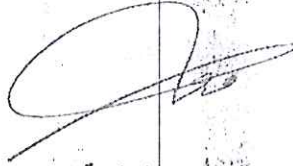
قررت الهيئة العامة بالأغلبية إبراء ذمة مجلس الإدارة المنتخب بتاريخ 2011/8/2. علما بأن نسبة غير الموافقين هي 8.8% من الحضور.

خامسا: إنتخاب مدقق الحسابات الخارجي لعام 2013

قررت الهيئة العامة بالأغلبية إنتخاب السادة/ الأداء المتميز للتدقيق والاستشارات IECnet مدقق مجاز يوسف رشيد حامد إجازة رقم (537) كمدقق لحسابات الشركة لعام 2013، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وفي الختام شكر السيد رئيس الجلسة/الدكتور قاسم النعواشي السادة المساهمين الحضور والسيد عودة حافظ/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات والسيد وليد حمدان/ممثل المدقق الخارجي على حضورهم واختتمت الجلسة.

كما أعلن رئيس الجلسة بأن اجتماع الهيئة العامة الثاني المؤجل سيبدأ بعد فترة استراحة قصيرة إلى حين تسجيل أسماء المساهمين الذين حضور للمشاركة في الاجتماع الثاني المؤجل.



مكتب الجلسة

السيد معاذ عبدالله

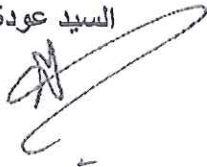


رئيس الجلسة

الدكتور قاسم النعواشي

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد عودة حافظ



شركة أموال انفست المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الثاني المؤجل

والمعقد يوم الإثنين الموافق 2015/11/2

بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة لشركة أموال انفست الدكتور قاسم النعواشي إلى السادة مساهمي الشركة، عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها العادي الثاني المؤجل وذلك يوم الإثنين الموافق 2015/11/2 في فندق كورب، عمان - الأردن. ووفقاً للمادة 177 فقرة أ من قانون الشركات فقد ترأس الدكتور قاسم النعواشي - رئيس مجلس الإدارة - الجلسة وبحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ، ومندوب مدققي الحسابات (شركة الأداء المتميز لتدقيق الحسابات) ويمثلها السيد وليد حمدان، وقد حضر الاجتماع ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء.

بعد ذلك انتقل الحديث إلى مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ حيث بين أن الشركة قد تقيدت بأحكام قانون الشركات وبأصولية نشر وتوجيه الدعوات للمساهمين، وأعلن عن حضور (58) مساهماً من أصل (7969) مساهماً يحملون اسهما بالأصالة (7440883) سهم وأسهما بالوكالة (11793743) سهم أي ما مجموعه (19234626) سهماً وتشكل ما نسبته (42.74%) من رأس مال الشركة والبالغ (45000000) دينار/سهم. كما أشار مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ إلى توافر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة وحضور مندوب مدققي الحسابات. وبناء عليه، أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ أن الاجتماع اكتسب الصفة القانونية وبالتالي فإن جميع القرارات التي تتخذ في هذا الاجتماع قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين والغائبين، وطلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ من رئيس الجلسة/الدكتور قاسم النعواشي تسمية كاتب لتدوين الجلسة وتسمية مراقبين للجلسة والمباشرة في مناقشة جدول الأعمال.

وبناء على طلب السيد عودة حافظ فقد قام رئيس الجلسة بتعيين السيد معاذ عبدالله كاتباً للجلسة، وتم تعيين كل من المساهم السيد فوزي عماري والمساهم السيد بسام البطاط كمراقبين وفرز الأصوات. كما استخدم رئيس الجلسة جهاز العرض Data Show من أجل عرض الوثائق المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال. كما أعلم رئيس الجلسة الحضور بأن كامل الاجتماع يتم تصويره باستخدام الكاميرات (صوت وصورة).

ملخص نتائج الاجتماع

ناقشت الهيئة العامة كافة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وقد اتخذت القرارات الآتية:

- (1) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2013/12/31 بالإغلبية.
- (2) إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2013/12/31 بالإغلبية.
- (3) انتخاب السادة الأداء المتميز للتدقيق والاستشارات IECnef مدقق مجاز يوسف رشيد حامد إجازة رقم (537) كمحقق لحسابات الشركة لعام 2014، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

مجريات الاجتماع:

إفتتح رئيس الجلسة/رئيس مجلس الإدارة/الدكتور قاسم النعواشي الإجتماع مرحباً بالسادة المساهمين الحضور، وافتتح الجلسة بقراءة جدول أعمال الاجتماع.

أولاً: محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق

لم يتم استعراض محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ 2015/11/2 أي في نفس يوم هذا الاجتماع. وسيتم عرض هذه المحاضر في أول اجتماع هيئة عامة بعد هذا التاريخ.

ثانياً وثالثاً¹: تقرير مجلس الادارة عن أعمال السنة المنتهية في عام 2013 ومناقشة البيانات المالية لعام 2013

استعرض رئيس الجلسة محتويات تقرير مجلس الإدارة لعام 2013 مع الحضور. كما طلب رئيس الجلسة من السيد وليد حمدان/ممثل شركة التدقيق الخارجي أن يقرأ تقرير مدقق الحسابات كما هو في 2013/12/31 وهو مرفق بالبيانات المالية والتقرير السنوي. وبعد أن قرأ السيد وليد حمدان التقرير. تم فتح باب النقاش للجميع. ولما لم يكن هناك أي سؤال أو مداخلة. طلب رئيس الجلسة: التصويت على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2013.

وفي مداخلة لمندوب عطفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ قال: التصويت سيكون على تقرير مجلس الادارة والبيانات المالية لعام 2012 وسنبداً بعد الأسهم لمن لا يوافقون على هذين البندين.

قال رئيس الجلسة: إن أغلبية الحضور وافقوا على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2012 فهل لا زالوا موافقين أيضاً على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2013؟ فكان رد أغلبية الحضور بالموافقة، ولم يعترض أحد. وبناء عليه، أعلن رئيس الجلسة القرار التالي:

المصادقة على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2013 بالأغلبية.

ولم يعترض أي مساهم من الحضور على القرار.

رابعاً: إبراء ذمة مجلس الإدارة المنتخب بتاريخ 2011/8/2

قال رئيس الجلسة: سنعتبر الذين صوتوا بالرفض على القرار السابق سيصوتون على هذا القرار بالرفض أيضاً. موافقين. (ولم يعترض أحد).

قال مندوب عطفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ: إذن تكون نفس عدد الأصوات ونفس النسبة ونفس الحضور.

قال رئيس الجلسة: إذن القرار هو:

قررت الهيئة العامة بالأغلبية إبراء ذمة مجلس الادارة المنتخب بتاريخ 2011/8/2.

ولم يعترض أي مساهم من الذين حضروا الاجتماع على القرار حتى نهاية الاجتماع.

¹ وافقت الهيئة العامة على دمج الفقرتين الثانية والثالثة من جدول أعمال الاجتماع معاً.

خامساً: إنتخاب مدقق الحسابات الخارجي لعام 2014

قررت الهيئة العامة بالأغلبية إنتخاب السادة/ الأداء المتميز للتدقيق والاستشارات IECnet مدقق مجاز يوسف رشيد حامد إجازة رقم (537) كمدقق لحسابات الشركة لعام 2014، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وفي الختام شكر السيد رئيس الجلسة/الدكتور قاسم النعواشي السادة المساهمين الحضور والسيد عودة حافظ/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات والسيد وليد حمدان/ممثل المدقق الخارجي على حضورهم واختتمت الجلسة.

كما أعلن رئيس الجلسة بأن إجتماع الهيئة العامة الثالث المؤجل سيبدأ بعد فترة استراحة قصيرة إلى حين تسجيل أسماء المساهمين الذين حضور للمشاركة في الإجتماع الثالث المؤجل.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد عودة حافظ

كاتب الجلسة

السيد معاذ عبدالله

رئيس الجلسة

الدكتور قاسم النعواشي

شركة أموال انفسست المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الثالث الموجل

والمنعقد يوم الإثنين الموافق 2015/11/2

بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة لشركة أموال انفسست الدكتور قاسم النعواشي إلى السادة مساهمي الشركة، عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها العادي الثالث الموجل وذلك يوم الإثنين الموافق 2015/11/2 في فندق كورب، عمان - الأردن. ووفقاً للمادة 177 فقرة أ من قانون الشركات فقد ترأس الدكتور قاسم النعواشي - رئيس مجلس الإدارة - الجلسة وبحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ، ومندوب مدقي الحسابات (شركة الأداء المتميز لتدقيق الحسابات) ويمثلها السيد وليد حمدان، وقد حضر الاجتماع ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء.

بعد ذلك انتقل الحديث إلى مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ حيث بين أن الشركة قد تقيدت بأحكام قانون الشركات بأصولية نشر وتوجيه الدعوات للمساهمين، وأعلن عن حضور (59) مساهماً من أصل (7969) مساهماً يحملون اسهما بالأصالة (7640883) سهم وأسهما بالوكالة (11793743) سهم أي ما مجموعه (19,34626) سهماً وتشكل ما نسبته (43.188%) من رأس مال الشركة والبالغ (45000000) دينار/سهم. كما أشار مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ إلى توافر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة وحضور مندوب مدقي الحسابات. وبناء عليه، أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ أن الاجتماع اكتسب الصفة القانونية وبالتالي فإن جميع القرارات التي تتخذ في هذا الاجتماع قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين والغائبين، وطلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ من رئيس الجلسة/الدكتور قاسم النعواشي تسمية كاتب لتدوين الجلسة وتسمية مراقبين للجلسة والمباشرة في مناقشة جدول الأعمال.

وبناء على طلب السيد عودة حافظ فقد قام رئيس الجلسة بتعيين السيد معاذ عبدالله كاتباً للجلسة، وتم تعيين كل من المساهم أنسب فوزي عماري والمساهم السيد بسام البطاط كمراقبين وفرز الأصوات. كما استخدم رئيس الجلسة جهاز العرض Data Show من أجل عرض الوثائق المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال. كما أعلم رئيس الجلسة الحضور بأن كامل الاجتماع يتم تصويره باستخدام الكاميرات (صوت وصورة).

ملخص نتائج الاجتماع

ناقشت الهيئة العامة كافة المواضيع المدرجة في جدول الأعمال، وقد اتخذت القرارات الآتية:

- 1) انمصادقة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2014/12/31 بالإغلبية.
- 2) إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2014/12/31 بالإغلبية.
- 3) انتخاب السادة الأداء المتميز للتدقيق والاستشارات IECnet مدقق مجاز يوسف رشيد حامد إجازة رقم (537) كمحقق لحسابات الشركة لعام 2015، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
- 4) انتخبت الهيئة العامة للشركة بالتزكية مجلس إدارة جديد يتكون من:

1. السادة مؤسسة الضمان الاجتماعي

2. السادة شركة الميراس للاستثمار

3. السادة شركة النزهة للاستثمارات التنموية البشرية.

4. السيد فايز الجندي
5. السيد قاسم الدهامشة
6. السيد أحمد المومني
7. السيد قاسم النعواشي

مجريات الاجتماع:

افتتح رئيس الجلسة/رئيس مجلس الإدارة/الدكتور قاسم النعواشي الاجتماع مرحباً بالسادة المساهمين الحضور، وافتتح الجلسة بقراءة جدول أعمال الاجتماع.

أولاً: محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق

لم يتم استعراض محضري اجتماعي الهيئة العامة العاديين السابقين للاجتماع المنعقد بتاريخ 2015/11/2 أي في نفس يوم هذا الاجتماع. وسيتم عرض هذه المحاضر في أول اجتماع هيئة عامة بعد هذا التاريخ.

ثانياً وثالثاً: تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية في عام 2014 ومناقشة البيانات المالية لعام 2014

استعرض رئيس الجلسة محتويات تقرير مجلس الإدارة لعام 2014 مع الحضور. كما طلب رئيس الجلسة من السيد وليد حمدان/ممثل شركة التدقيق الخارجي أن يقرأ تقرير مدقق الحسابات كما هو في 2014/12/31 وهو مرفق بالبيانات المالية والتقرير السنوي. وبعد أن قرأ السيد وليد حمدان التقرير. تم فتح باب النقاش للجميع.

ولما لم يكن هناك أي سؤال أو مداخلة. طلب رئيس الجلسة: التصويت على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2014. وفي مداخلة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ قال: التصويت سيكون على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية لعام 2014 وسنبداً بعد الأسهم لمن لا يوافقون على هذين البندين. قال رئيس الجلسة: إن أغلبية الحضور وافقوا على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2013 فهل لا زالوا موافقين أيضاً على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2014؟ فكان رد أغلبية الحضور بالموافقة، ولم يعترض أحد. وبناء عليه، أعلن رئيس الجلسة القرار التالي:

المصادقة على التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2014 بالأغلبية.

ولم يعترض أي مساهم من الحضور على القرار.

رابعاً: إبراء ذمة مجلس الإدارة المنتخب بتاريخ 2011/8/2

قال رئيس الجلسة: سنعتبر الذين صوتوا بالرفض على القرار السابق سيصوتون على هذا القرار بالرفض أيضاً. موافقين. (ولم يعترض أحد). وقال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات/السيد عودة حافظ: إذن تكون نفس عدد الأصوات ونفس النسبة ونفس الحضور. قال رئيس الجلسة: إذن القرار هو:

قررت الهيئة العامة بالأغلبية إبراء ذمة مجلس الإدارة المنتخب بتاريخ 2011/8/2.

ولم يعترض أي مساهم من الذين حضروا الاجتماع على القرار حتى نهاية الاجتماع.

1 وافقت الهيئة العامة على دمج الفقرتين الثانية والثالثة من جدول أعمال الاجتماع معاً.

خامسا: إنتخاب مدقق الحسابات الخارجي لعام 2015

قررت الهيئة العامة بالأغلبية إنتخاب السادة/ الأداء المتميز للتدقيق والاستشارات IECnet مدقق مجاز يوسف رشيد حامد إجازة رقم (537) كمدقق لحسابات الشركة لعام 2015، وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه.

وفي الختام شكر السيد رئيس الجلسة/الدكتور قاسم النعواشي السادة المساهمين الحضور والسيد عودة حافظ/مندوب عطوفة مراقب عام الشركات والسيد وليد حمدان/ممثل المدقق الخارجي على حضورهم واختتمت الجلسة.

كما أعلن رئيس الجلسة بأن اجتماع الهيئة العامة الثالث المؤجل سيبدأ بعد فترة استراحة قصيرة إلى حين تسجيل أسماء المساهمين الذين حضور للمشاركة في الاجتماع الثالث المؤجل.

سادسا: إنتخاب مجلس إدارة جديد

نظرا لانتهاؤ ولاية المجلس الحالي للشركة فقد تم فتح باب الترشح أمام المساهمين الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح. قدم مندوب عطوفة مراقب عام الشركات مداخلة وضح فيها شروط الترشيح لعضوية المجلس، وبين أن أي مساهم يطرح اسمه للترشح يتحمل مسؤولية تحقق هذه الشروط فيه. وبعد فتح باب الترشيح لعضوية المجلس. قال الدكتور قاسم النعواشي: أنا أرشح المساهمين التالية أسماؤهم:

1. مؤسسة الضمان الاجتماعي
2. شركة ميراس للاستثمار
3. شركة النزهة للاستثمارات التنموية البشرية
4. فايز الجندي
5. قاسم الدهامشة
6. أحمد المومني
7. قاسم النعواشي

سأل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: هل يرغب أحد آخر من المساهمين المؤهلين للترشيح بالترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة؟ وحيث لم يترشح أي مساهم آخر. قال مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: إذن يكون المرشحين السبعة المعروضة أسماؤهم أمامكم هم الفائزين لعضوية مجلس إدارة الشركة للسنوات الأربعة القادمة بالتزكية. مبروك لهم.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد عودة حافظ



كاتب الجلسة

السيد معاذ عبدالله



رئيس الجلسة

الدكتور قاسم النعواشي

